



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالث

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة

عنوان المحاضرة: الاتجاهات الإصلاحية قبل قيام الدولة التركية الحديثة

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايمل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة لتتمكن من مواكبة التطورات الحديثة التي شهدتها الدول الأوروبية وقد دفعها عوامل عديدة لأجراء الإصلاحات منها الضعف العسكري الذي كشفت عنه هزائم الجيش العثماني واضطرار الدولة العثمانية الى التوقيع على معاهدات مهينة كتلك التي فرضت ما يعرف بالامتيازات الأجنبية، وهو ما ظهر جليا في عدم القدرة على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وسوريا وفلسطين خلال الحملة النابليونية (1798-1801م)، وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الادارة وتدخل حريم القصر السلطاني في شؤون الدولة العثمانية .

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمتقنين المتأثرين بالحضارة الأوروبية يبحثون في سبل معالجة تدهور الدولة وإعادة حيويتها وهو ما تبلور في حركة إصلاح نظام الحكم والادارة سميت باسم (التنظيمات) منذ عام 1839م وامتدت حتى عام 1908م.

وقد انقسم دعاة الإصلاح العثماني الى فريقين؛ الاول رأى ان العلاج يكمن في تطبيق الانظمة الاسلامية والتقاليد العثمانية الاصيلية وقد أكد هؤلاء ان القوى الأوروبية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام او الاقتباس من

الاساليب العثمانية الاولى. اما الفريق الثاني فقد أكد ان الاصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الأوروبية واستلهاهما، ولقد أدرك هؤلاء ان القوة الأوروبية لا تقاوم الا بالسير في الطريق الذي نقل أوروبا من الضعف الى القوة ومن الهزيمة الى النصر.

اقتصرت الاصلاحات الاولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها ولان تلك المؤسسة اصبحت قوة مهيمنة ومسيطرة على الدولة وتمنع اي جهود رامية الى اصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن 18، وقد ظهر للعيان بتفوق النظم الحربية الأوروبية الامر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفا مركزيا لذلك بدأت عام 1748م حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية وامتد بعد ذلك الى الجوانب الادارية والمالية والتعليمية، ونظرا لأهمية الحقبة التي سبقت التنظيمات، فمن المفيد تقديم شرح موجز لأبرز التطورات التي سبقتها.

يرجع بعض المؤرخين اصلاح الجيش العثماني الى السلطان مصطفى الثالث (1757- 1774) (تولى الحكم وعمره 42 عاما، خاضت الدولة في عهده حروب طويلة فقدت فيها أهم اراضيها) الذي نظم سلاح البحرية والمدفعية وفقا للأساليب والنظم الأوروبية مستعينا بعدد من الخبراء والضباط الأوروبيين. اما الانكشارية فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح .

قاد حركة الاصلاح من بعده ابنه سليم الثالث (1761-1880) الذي تولى الحكم بعد وفاة عمه، وقد تحول الاصلاح في عهده الى حركة عامة استهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالنواحي العسكرية فقط، بل شملت جميع الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعة والترجمة اضافة الى اقامة العلاقات مع الدول الأوروبية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث بأجراء اصلاحات على النمط الأوروبي وعرف بميوله الثقافية الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية التقليدية، وركز جهوده على تخليص الطرق البحرية من القرصنة وسد الثغور ووضع الحاميات عليها وقام بإصلاح البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهاز مكتبة لمدرسة المدفعية ووضع فيها احدث ما سطر من كتب العلوم والرياضيات، وعمل على ترجمة الكتب الهندسية الفرنسية. ووضع خطة لتطوير التعليم في الدولة فافتتح العديد من المدارس والمعاهد.

واجهت اصلاحاته معارضة كبيرة لم يستطع ان يقف ضدها، خاصة من قبل الانكشارية الذين ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى من بعده الحكم مصطفى الرابع (1807-1808) وكان سلطويا ووقف ضده الانكشارية مما ادى الى الثورة عليه واعدامه.

ثم تولى محمود الثاني الحكم (1809-1830)، وفي عهده بدأت حركة اصلاحات واسعة تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وبناء جيش جديد مدرب وفق الاسس الحديثة وإنشاء مدارس خاصة للبحرية والهندسة، واطلق على قوات الجيش الجديد اسم (العساكر المنصورة المحمدية) وعلى حرس السلطان اسم (عساكر شاهانية)، وارسل الضباط للدراسة في الخارج لدراسة الاسس العسكرية الحديثة واستقدم ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد، واصلح القضاء مستندا الى الشريعة الاسلامية، لكن ذلك لم يمنعه من أن يصدر عام 1837م امرا بإنشاء موسوعة مدنية تتناول الامور التي لم يرد بها نص في القرآن والسنة. وأمر بعدم مصادرة الثروات الخاصة، وان يكون الحكم بالإعدام بأمر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الولايات.

اهتم محمود الثاني بالتعليم فزاد عدد المدارس في عهده وأوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي الابتدائية) لتعليم القرآن ومبادئ اللغة التركية ومدارس (رشدية) التي تهتم بدراسة العلوم والجغرافية والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والآداب، وانشأت اعداد كبيرة من المدارس الخاصة بالحربية والطب و اوجد كذلك المدارس الداخلية اضافة الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة واهتم باللغة التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغة التركية استمر عملها 15 عاما، واهتم بالشعر والموسيقى وبالصحافة والترجمة ونشر الكتب القديمة التي تمجد العثمانيين .

تولى الحكم من بعده ابنه عبد المجيد الاول الذي سار ايضا في اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحويلها من دولة عاجزة على مواكبة العصر الى دولة عصرية وأطلق على اصلاحاته اسم التنظيمات فأصدر ما يعرف باسم (خط شريف كلخانة) عام 1839م وهو وثيقة حقوق تشابه حقوق الانسان اذ نصت على حرية المواطنين والمساواة بينهم وحماية اموالهم واعراضهم والقضاء على السخرة وضمان الحرية الشخصية كذلك نص على عدم اصدار حكم الاعدام الى بأمر قضائي وتحديد مدة الخدمة الجندية الاجبارية في خمس سنوات على الا يؤثر اخذ الشباب الى الخدمة على المحاصيل الزراعية والتجارية، وزيادة راتب الموظفين ومنع الرشوة والفساد كذلك فرض الضرائب على الجميع بصورة عادلة بعد ان كانت تؤخذ من الفقراء دون الاعيان فزادت بذلك واردات الدولة التي استخدمت لأغراض الإصلاح، وشكل مجلس الاحكام العدلية الذي يرفع قراراته للسلطان للتوقيع عليها، وهو الشكل الاول لمجلس النواب العثماني .

صدر التنظيم الثاني الذي عرف باسم (خط شريف همايون) عام 1856م وكان أكثر دقة في تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها، وأكثر عصرية واقتباسا عن الغرب بصورة لم تعهده الوثائق العثمانية من قبل فهو لم يستشهد بآيات قرآنية او بقوانين الامبراطورية العثمانية السابقة، وقد جاء خط شريف همايون بما لم يأتي به خط الاصلاحات السابق فيما يخص الغاء نظام الالتزام والقضاء على الرشوة والفساد. كما أكد على تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين وعدم تطبيق عقوبة الاعدام على المرتدين عن الاسلام.

تولى الحكم بعد ذلك سلاطين لم يكن الاصلاح ليشكل جوهر اعمالهم بسبب انشغالهم بالحروب حتى تولية السلطان عبد الحميد الثاني الحكم (1807-1908م) الذي تولى السلطنة خلفاً للسلطان مراد الخامس، وعهد بالصدارة الى مدحت باشا، وامره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور للبلاد، والتي انتهت الى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان ، وبانتهاء اللجنة من مهمتها اعلن الدستور 23 كانون ثاني 1876م وجرت مراسم خاصة اقيمت في الباب العالي بالتوافق مع بدأ اعمال مؤتمر السفراء الدولي في استانبول، وكان هدف السلطان من ذلك إيقاف تدخل السفراء الاوروبيين في شؤون البلاد، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتنويه بان الدولة قادرة على حماية نفسها من التدخل الاجنبي .

وأطلق على هذا الدستور اسم (المشروطة الاولى) ويسمى ايضا بالقانون الاساسي، وهو مقسم الى 12 قسم ويضم 119 مادة، وقد تأثر واضعوه بالذساتير الغربية كالدستور البلجيكي والامريكي. وحدد الدستور حدود الدولة العثمانية وعاصمتها، وقرر ان دينها الرسمي هو الاسلام، وتناول مكانة السلطان في الحكم، فاعتبره مقدسا وغير مسؤول. كما تناول امتيازاته وطرق توارث السلطنة، وحقوقه وواجباته بمراقبة تنفيذ احكام الشريعة وسك العملة باسمه والدعاء له في الخطبة وتعيين الوزراء وعزلهم ، وعلان الحرب وقرار الصلح وابرار المعاهدات وتخفيف

العقوبات، وانعقاد المجلس العمومي وفوضه، ونص الدستور على تصديق السلطان على الاحكام القضائية وله ان يسن قانونا او يصدر مرسوما دون موافقة البرلمان، ونص على ان الجميع متساوون امام القضاء وتناول الدستور السلطات الثلاثة؛ فالصدر الاعظم يتولى السلطة التنفيذية وهو بمقام رئيس مجلس الوزراء حاليا ، وتقرر ان يكون شيخ الاسلام عضوا في المجلس، اما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان بمجلسيه الاعيان او الشيوخ والذين يعينهم السلطان مدى الحياة ويجب ان يكونوا قد تجاوزوا الأربعين سنة من عمرهم، وان يكون قد قدموا خدمات جليلة للدولة، ومجلس المبعوثان الذي يتكون عن طريق الانتخابات في عموم الدولة، بحيث يمثل كل نائب 50 الف فرد من رعايا الدولة الذكور، وتكون مدة العضوية فيه 4 سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لأعضائه فلا يجوز القبض عليهم او محاكمتهم الا اذا قرر المجلس بأغلبية الاصوات رفع الحصانة عنه .

اما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في قضايا الاحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين. في حين تنظر محاكم (ملئية) خاصة بالمتنازعين من غير المسلمين، والى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص بالقضايا التي تنظمها القوانين الوضعية. وكفل الدستور صيانة استقلال القضاء .

امر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ فجرت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، واسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ(71) مقعد والمسيحيين بـ(44) مقعد وللبيهود 4 مقاعد. وتألف مجلس الاعيان من 26 عضو، واجتمع البرلمان رسميا في 19 اذار عام 1877 م.

الا ان اصدار الدستور لم يسفر عن نهاية لمشاكل الدولة العثمانية بل كانت الاوضاع فيها تسير من سيء الى اسوء خاصة عندما قام السلطان عبد الحميد بوضع مقاليد الامور بيده فأقال الوزير مدحت باشا الذي تعود اليه معظم الإصلاحات مما دفع الشباب المثقف الذي كان ينادي بالإصلاح الى تنظيم مننديات كانت تمارس نشاطها بتوعية الشعب كـ(جمعية الشبان الاتراك وجماعة العثمانيين الجدد) وظهرت داخل الجيش والمدارس العسكرية تنظيمات ثورية مثل (الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي) عام 1889م التي قامت بانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908 الذي اضطر الى اعادة العمل بالدستور فاجتمع مجلس المبعوثان من جديد في 13 نيسان 1909 ليعلن خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتنصيب اخيه محمد الخامس (1908-1909) .

الا ان جمعية الاتحاد والترقي، ورغم الشعارات التي أطلقتها بالحرية والعدالة والمساواة، اعتمدت سياسة التتريك ضد القوميات غير التركية مما الجأ المثقفون في مختلف انحاء الدولة العثمانية الى انشاء احزاب سياسية كان من أبرزها حزب الحرية والائتلاف عام 1911 الذي دعا الى اللامركزية في حكم الولايات ماعدا امور الدفاع الخارجية، لكن ظروف الحرب العالمية الاولى 1914-1918 أدت الى اضطراب الاوضاع وتعطيل مجلس المبعوثان وفرض رقابة على الاحزاب والجمعيات وتقيد نشاطها.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة

- 1- ساهرة حسين محمود، حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السابع عشر حتى عام 1918، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، مجلد 13، عدد2، 2023.
- 2- أوديل مورو، الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات، (ترجمة) كارمن جابر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 3- محمد عصفور سلمان الاموي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839-1908، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2005.